

أثر الدين العام على تطور
النشاط الاقتصادي في العراق
(دراسة تحليلية لبعض المؤشرات
المالية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨)

The Effect of Public Debt on Economic Activity an Analytical
Study of Some Economic Indicators Financial Indicators

بحث اعداد:

م.م نبراس محمد عباس

الجامعة التقنية الوسطى / معهد الادارة الرصافة

Research prepared by:

M.M Nibras Mohammed Abbas

Central Technical University

Rusafa Institute of Administration

The Effect of Public Debt on Economic Activity an Analytical Study of Some Economic Indicators Financial Indicators

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مستخلص

Abstract:

The aim of this study was to assess the impact of public debt on economic growth in Iraq. The study also analysed the risks associated with public debt. The study used the financial statements for the period 2010-2016. The study found that the public debt has a negative impact on economic growth, while on the other hand external debt was more influential than domestic debt on economic growth. As well as the high impact of public debt on the income rates of individuals. The study reached a number of conclusions and recommendations aimed at reducing the rise in public debt and thus leading to a positive impact on the economic activity of the country.

Keywords (Public debt, loans, Iraq and public debt securities).

هدف الدراسة تقدير أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق.. من خلال القيام بتحليل المخاطر المرتبطة بالديون العامة. استخدمت الدراسة البيانات المالية للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨، وخلصت الدراسة إلى أن الدين العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، كانت الديون الخارجية أكثر تأثيراً من الدين المحلي على النمو الاقتصادي، فضلاً عن التأثير المرتفع للدين العام على معدلات الدخل للأفراد. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها أن اللجوء إلى الاقتراض العام هو أحد الخيارات التي تلجأ إليها الدول لغرض تمويل المشاريع الإنتاجية التي تساهم في تحقيق العوائد وبالتالي ضمان تسديد خدمة الدين مع الأقساط، وعدد من التوصيات التي من أهمها ضرورة تعظيم الإيرادات من خلال حزمة قرارات جوهرية تقود نحو تنويع الاقتصاد، وبناء قاعدة إنتاجية قادرة على خلق إيرادات متنوعة تهدف إلى معالجة ارتفاع الديون العامة بما يؤدي إلى التأثير إيجاباً في النشاط الاقتصادي للبلد.

كلمات مفتاحية (الدين العام، القروض، العراق وسندات الدين العام)

١-١ مشكلة البحث

تعاني العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم ومنها العراق من مشكلات اقتصادية تدفعها لاقتراض الأموال لتلبية احتياجاتها التمويلية وخفض العجز الحاصل في الموازنة العامة ، إذ إنّ الموارد المحلية أثبتت في كثير من الأحيان أنها غير كافية لمواجهة الاحتياجات التمويلية، كما أنّ إدارة الدين العام تمثل تحدياً كبيراً لهذه الدول، فضلاً عن أن خدمة الدين تترتب عليها التزامات كبيرة ومستمرة على الدول، مما يولد آثاراً كبيرة على الأداء المالي لهذه البلدان. إنّ ارتفاع مستويات الدين يمكن أن يشكل تحدياً كبيراً للاقتصاد بالنظر إلى أن نسبة كبيرة من الإيرادات تذهب لخدمة الديون بدلاً من وضعها في الاستثمار المحلي، لذلك يمكن أن تثار مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي: ما مدى تأثير الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق؟

١-٢ فرضية الدراسة:

تنطلق الفرضية من تساؤل مفاده (هناك تأثير سلبي لارتفاع نسب الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق).

١-٣ هدف الدراسة

الهدف الرئيس للدراسة هو تحديد آثار الدين العام على النمو الاقتصادي في العراق من خلال:

١- التعرف على مفهوم الدين العام (القروض العامة) وأنواعه وطرق إصداره وبيان الآثار المترتبة على الاقتراض العام.

المبحث الأول

منهجية البحث

المقدمة

يواجه العراق أزمة مالية وعجز في الموازنة تصافرت عدة عوامل في زيادته، إذ تعتمد الموازنة العامة للدولة بصورة كبيرة على عائدات النفط، وهذا ما تؤكدته الإيرادات العامة التي تشكل عائدات النفط فيها ما يزيد على ٩٠٪ من الإيرادات المالية وحسب التقارير الاقتصادية السنوية ، وبالتالي فإنّ اقتصاداً أحادياً يشكل النفط مصدر دخله الرئيسي سيواجه صدمات اقتصادية أولها وأهمها التقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا ما تحقق فعلاً منذ حزيران عام ٢٠١٤، إذ تأثرت الموازنة العامة للعراق بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط في تلك السنة ، وعندما شرعت الحكومة في تعبئة الموارد المالية المطلوبة لمواجهة متطلبات استمرار تنفيذ التزامات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، واجهت مشاكل كبيرة في تمويل هذه المتطلبات، إذ بدا العجز واضحاً سواء في الموازنة العامة أو ميزان المدفوعات ، وهذا ما شكل ضرورة اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية ، وسط تنامي مخاوف من مشروطيتها أو من القدرة على سدائها وخدمتها .

المبحث الثاني

الإطار النظري للمبحث

١-٢ مفهوم الدين العام

يعد الدين العام (الديون السيادية)، من الأمور الحساسة في مالية أية دولة، فالقروض العامة يجب أن تجد لها مبررا» واطحا "لعقدها وذلك لآثارها المتعددة و المهمة، إذ إنها تعد في بداية الحصول عليها موردا "ماليا للدولة، لكن يستتبع الحصول عليها إلزاما "بردها وفق شروط العقد المتضمن مبلغ القرض مع الفوائد المترتبة عليه، لذا فإن الوضع المالي والاقتصادي للدولة هو الذي يحدد مسار الدولة نحو القرض العام، وعليه تثار حوله إشكاليات متعددة من حيث إمكانية رد القرض) مبلغ القرض وفوائده (في المواعيد المحددة (دوابة، ٢٠١٦: ٢٢).

يستخدم مصطلح (الدين العام) بالتبادل مع مصطلح الديون السيادية، حيث يعبر الدين العام عن تراكم العجز السنوي في الموازنة، نتيجة قيام الحكومات بالإنفاق أكثر مما تحصل عليه من إيرادات (٢٠١٧) (Amadeo)،

أو هو عبارة عن الاموال التي تقترضها الدولة من الدائنين في داخل البلاد وخارجه أفرادا» أو هيئات أو مؤسسات مصرفية أو مالية على أن تتعهد الدولة

٢- التعرف على أهم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد العراقي عند إصدار سندات الدين العام .

١-٤ أهمية الدراسة

تراكمت الديون السيادية (الدين العام) للعراق في السنوات الأخيرة سواء الديون الخارجية منها أو الداخلية، ويشير حجم الالتزامات لهذه الديون وأعبائها القلق بشأن الاستدامة المالية في المستقبل، وبالنظر إلى ضعف الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي يحكم إدارة الديون، فإنَّ الضرورة تقتضي أن تسعى إدارة الدين العام لاستخدام الأداة (أداة الدين العام) القادرة على إقامة علاقة سببية مستقرة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، الذي يوفر نهجا» أكثر دقة لإدارة الديون وأيضا» يساعد على تحسين تصنيف الجدارة الائتمانية للبلد، ولذلك تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على السياسات التي تضمن استفادة العراق من تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال والاستثمار المحلي ونمو الإنتاجية.

١-٥ منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة المتعلقة بموضوع البحث بالإضافة إلى البيانات المالية التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي.

٢- أن الحكومة بإمكانها الحصول على القروض من داخل الاقتصاد القومي من الأفراد والهيئات الخاصة أو العامة ويطلق عليه الدين العام الداخلي، وكذلك فإن الحكومة تستطيع الحصول على القروض العامة من جهات خارجية، هيئات أو مؤسسات مالية دولية وأجنبية وتسمى بالقروض العامة الخارجية (زردي، ٢٠٠٩، ١٩١).

٣- الحكومات المقترضة للقروض العامة ملتزمة برد المبالغ المقترضة في تواريخ استحقاقها وسداد أقساط الديون وفوائدها (خدمة الدين)، في المواعيد المتفق عليها وفقاً لشروط الاقتراض (عبد الحميد، ٢٠١٠، ٣٢٤).

٢-١ أنواع وآليات إصدار سندات الدين العام

٢-٢-١ أنواع القروض وصورها

تعد القروض كإيراد عبء أو ذمة على الدولة تقوم بتسديده أو الوفاء به بموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية تتعهد الدولة فيه بدفع فوائد على مبلغ القرض وسداد أصل القرض ويكون الاقتراض في أي وقت وبحسب المشاريع التي ترغب الدولة بتمويلها ويختلف عن الدين العام بكونه مصدر من مصادر الإيرادات العامة تلجأ له الدولة لتمويل نفقاتها عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولاسيما من الضرائب ويتم الاقتراض من الأفراد أو الهيئات الدولية والمحلية. تتعدد أنواع القروض وصورها وينظر إليها من زوايا مختلفة وكل تقسيم من هذه التقسيمات يستند إلى

المقترضة بدفع قيمة الدين في ميعاد استحقاقه مع دفع الفوائد السنوية المقررة عليه .

(<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=460879>).

كذلك عرف بأنه: المال الذي تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية نظير تعهداتها بدفع فائدة سنوية عن المبالغ المقترضة وبرد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة أو على أقساط وفق شروط يتفق عليها (مراد، ٢٠٠٦: ٢٣٥)

ويعرفه قانون الإدارة المالية في العراق لعام ٢٠٠٤ على أنه العملية التي بمقتضاها تحصل الدولة على المبالغ المكتتب بها عن طريق طرح سندات، يقوم الأفراد بالاكتمال فيها وفقاً للشروط التي ينص عليها قانون إصدار القرض العام (قانون الإدارة المالية في العراق، ٢٠٠٤)، وتتفق الباحثة مع (عبد الحميد، ٢٠١٠: ٣٢٤) بكونه: مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد والهيئات الخاصة أو العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقاً لشروط الاقتراض والاقراض.

يلاحظ على التعريف الملاحظات التالية: (عبد الوهاب، ٢٠١٨: ٣٢)

١- ان القروض العامة يتم الحصول عليها في شكل مبالغ نقدية من خلال طرح سندات أو إذون خزانة أو إبرام عقد قروض مع جهات وهيئات محلية ودولية.

ائتمانها بمحافظتها على الاستقرار النقدي وعملها على عدم ارتفاع الأسعار، ومما يزيد من طاقة الدولة على الاقتراض الداخلي أنه لا يترتب على القروض الداخلية اقتطاع من ثروة البلاد، إذ أن ما تحصل عليه الدولة من أموال المكتتبين يعاد توزيعه بواسطة النفقات العامة، وفي العراق تعتبر حوالات الخزنة التي يصدرها البنك المركزي العراقي نوعاً من أنواع الاقتراض الداخلي حيث أن المشتركين في المزاد هم من المصارف المحلية العراقية وتستخدم أمواله لتسديد التزامات العراق لصالح الدائنين الخارجيين نتيجة التزامات العراق لتغطية ديون النظام السابق وكذلك الحوالات التي يصدرها البنك المركزي لصالح وزارة المالية لتمويل العجز في الموازنة (دوابة، ٢٠١٦: ٢٦-٢٧).

❖ القروض الخارجية:

وتعرف على أنها: (القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد والهيئات الخاصة والعامة الأجنبية)، وقد تكون القروض الخارجية عن طريق الاقتراض من منظمات التمويل الدولية، وتلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي بسبب: (القدو، ٢٠١٣: ٧)

١. حاجتها لرؤوس الأموال وعدم كفاية المدخرات الوطنية.
٢. حاجتها إلى العملات الأجنبية سواء كان ذلك لتغطية عجز في موازنتها أو لدعم عملتها وحمايتها من التدهور. (أبو حصيرة، ٢٠١٥: ١٢٨)

معيار معين للتقسيم ويمكن أن يقسم الدين العام إلى: (عبد الحميد، ٢٠١٠، ٣٢٦-٣٢٨)

أ- القروض الداخلية والقروض الخارجية : يستند هذا التقسيم إلى معيار مصدر القرض

❖ القروض الداخلية:

القرض الداخلي (هو القرض الذي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين أو معنويين في إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب)، وتتمتع الدولة بالنسبة للقروض الداخلية بحرية كبيرة إذ إنها تضع شروط القرض المختلفة، وتبين المزايا الممنوحة للمقترض وكيفية السداد، كذلك فإن قدرة الدولة على الاقتراض الداخلي أكبر بكثير من قدرتها على الاقتراض من الخارج، إذ إنها لا تستطيع أن تملئ شروطها على دولة أخرى أو على المقرضين خارج حدودها، تعمل الدولة على نجاح قروضها باستغلالها لكافة الاعتبارات السياسية والاجتماعية، فتشير في نفوس المواطنين روح الوطنية والواجب الوطني لتدفعهم إلى الاكتتاب. كذلك فإنها تطرح قروضها بعد دراستها للوضع الاقتصادي السائد، ومعرفة العوامل المهيأة لإنجاح القروض، كتوافر المدخرات واستعداد المدخرين على الاكتتاب في السندات الحكومية لما تهيؤه لهم من استثمار مضمون بمزايا لا تقل عما هو سائد في السوق، إلى جانب ذلك فهي تخفض من قيمة إصدار السندات لإعطاء الفرصة لصغار المدخرين للاكتتاب، وتتجنب الدولة فقدان ثقة الأفراد في

يكون من المتيسر الحصول عليها عند الحاجة أو قد تكون متضمنة بشروط قاسية (زردق, ٢٠٠٩: ١٩٢)، وتعتبر السندات التي أصدرها العراق عام ٢٠٠٦ لتسديد التزامات العراق لصالح الدائنين الخارجين ضمن تسوية نادي باريس نوع من أنواع الاصدار الخارجي.

ب- من ناحية حرية المكتتب في المساهمة في القرض، تقسم الى: (المحجوب, ١٩٩٠, ٤٨٨) ❖ القروض الاختيارية:

يقصد بها أن يكون الأفراد أحرار في تقرير الاكتتاب أو عدم الاكتتاب في القرض العام أي أن الدولة تستطيع عن طريق القرض العام الاختياري الحصول على ما تحتاج إليه من أموال دون أن تستخدم سلطة الجبر في ذلك كما هو بالنسبة للضريبة ويتج عن ذلك أن عنصر الاختيار هو الذي يميز القرض العام الاختياري عن الضريبة، والقاعدة بالقروض العامة أن تكون اختيارية.

❖ القروض الإجبارية:

وهي التي تجبر الأفراد والهيئات على الاكتتاب في هذه القروض والأسباب التي تدعو الدولة إلى الاتجاه إلى القروض الإجبارية هو ضعف ثقة الجمهور في المقدرة المالية للدولة أو رغبة الدولة في سحب جزء من دخول الأفراد والهيئات بقصد تخفيض الطلب الكلي عن العرض الكلي وتقليل حدة الضغوط التضخمية كما يحصل عادة في فترات الحروب أو التنمية الاقتصادية، وتقرب

٣. الدولة تقتض للحصول على ما يلزمها من سلع إنتاجية و سلع استهلاكية ضرورية.

٤. الاقتراض لتمويل إنشاء مشاريع استراتيجية في مجالات مختلفة كالطاقة والنقل وغيره .

مما سبق تم ملاحظة أن سلطة الدولة في حالة الاقتراض الخارجي أقل منها في حالات الاقتراض الداخلي حيث أنها لا تستطيع أن تجبر دولة أخرى على منحها قرضاً إلا في حالات استثنائية كحالات الحروب والكوارث (خليل, ١٩٩٤ : ١٣٢٩)'

وتتأثر الدولة المقترضة بالأحداث الاقتصادية التي تجري في الدول المقرضة كما تتأثر بتقلبات سعر الصرف فتستفيد حينما يطرأ تدهور في عملة الدولة المقرضة حين أداؤها للفوائد الخارجية شرط الوفاء على أساس سعر صرف محدد لعملة أجنبية تتميز بالثبات والاستقرار (عبد الحميد, ٢٠١٠: ٣٢٩)، وتؤدي القروض الخارجية إلى المساهمة في زيادة الإنتاج في الداخل إذا أحسن استخدامها، ولكنها تتضمن عبئاً عند دفع الفوائد وسداد أقساط القرض ولمعرفة مدى نفع هذه القروض يجب أن يقارن بين ناتج استخدامها في النواحي الاستثمارية وبين المبالغ التي ستدفع في الخارج لخدمة الدين ' فإذا زاد الأول عن الثاني كان نفع الدين محققاً، وكذلك فإن القرض الخارجي غالباً ما يتأثر بالسياسة فعلى الدولة أن تعتمد أساساً على مدخراتها التي يجب إن تقوم بالدور الأكبر في التنمية إذ أن القروض الخارجية قد لا

تؤدي إلى تقليل مديونية الدولة مما يزيد من قدرتها على الاقتراض في المستقبل.

٢-٢-٢ القروض العامة

الإصدار: يقصد به العملية التي تحصل بها الدولة على الأموال التي يكتببها المقرضون نظير تعهدها بدفع الفوائد ورد مبلغ القرض طبقاً لشروط

عقد القرض تصدر القروض العامة عادة بقانون

والسبب في ذلك هو أن خدمة هذه القروض

دفع فوائدها ورد أصلها يتم في الغالب من حصيلة

الضرائب وإذا كانت الضريبة لا تفرض إلا بقانون،

فإنَّ القرض هو الآخر يجب إن يصدر بقانون أيضاً.

إنَّ القرض العام يصدر بأشكال متعددة من

أبرزها: (عبد القادر، ٢٠١٣، ١٤٩)

أ- الاقتراض عن طريق سلفة محددة من البنوك أو

المؤسسات المالية، قد تكون داخلية أو خارجية من

قبل منظمات دولية.

ب- إصدار سندات قابلة للتداول في البورصة

للاكتتاب طرح خاص أو عام.

ت- إصدار سندات إسمية غير قابلة للتداول في

البورصة.

ث- إصدار أوراق حكومية (أذونات الخزنة).

٢-٢-٣ مقومات الاقتراض العام

لكي تتمكن الدول من عقد القروض العامة بنجاح

فإنَّ عليها أن تحقق بعض المقومات الاقتصادية

وغير الاقتصادية الضرورية ومن أبرزها: (دراز،

واخرون، ٢٠٠٦: ٢٥٥-٢٥٦)

القروض العامة الإجبارية من الضريبة من ناحية صفة الجبر والإلزام في الحصول على الإيرادات

العامة ومع ذلك فإنَّ ما يفرق بينهما هو أن القروض

العامة الإجبارية ترتب للمكتبب فيها فوائد خلال

مدة القرض واسترداد مبلغ الاكتتاب في نهاية

مدة القرض.

ت- من حيث المدة:

❖ القروض المؤبدة (المستديمة)

يقصد بها القروض التي تلتزم فيها الدولة بدفع

فوائدها دون أن تحدد تاريخ معين برد قيمة القرض

للمكتببين ومن ثم فإنَّ الدولة هي التي تحدد التاريخ

الذي تقوم به بهذا الرد، أن القروض المؤبدة تمتاز

بأنها لا تلزم الحكومة بالسداد في موعد محدد حيث

يترك للحكومة الحرية في اختيار الوقت المناسب

للسداد مما قد يساهم بالتأخير من قبل الحكومات

المتعاقبة وعدم السداد مما يؤدي إلى تراكم الديون

على الدولة وزيادة أعباء الفوائد المدفوعة عنها مما

يخشى معه التأثير في الكيان المالي للدولة (دوابه،

٢٠١٦: ٢٩).

❖ القروض المؤقتة:

هي القروض التي تحدد الدولة لها أجلاً مقدماً

لloffاء بها وقت يكون هذا الأجل تاريخ معين أو

يكون فترة ممتدة بين تاريخين ويعيها أنها تفرض

على الدولة الوفاء بها في المدة المنصوص عليها

بالقرض سواء أكانت الدولة في ظروف مالية حسنة

أم في ظروف مالية سيئة ومع ذلك فإنَّها تمتاز بأنها

أ- إعداد إحصاءات دقيقة توضح فيها محددات الادخار السنوي للأفراد.

ب- توجيه هذه المدخرات لأفضل وأعلى إنتاجية من الاستخدامات البديلة.

ت- الأخذ في الاعتبار مدى قدرة الدولة على اداء الفوائد لأصحاب السندات فترة طويلة من الزمن.

ث- إمكانية الدولة لسدادها القرض ويظهر ذلك من انخفاض نسبة ديونها الخارجية.

ج- درجة الاستقرار السياسي والاجتماعي ومدى احترام القوانين بها.

ح- معدلات التضخم التي تسود الدول المدينة.

خ- العلاقات السياسية الدولية

د- تشجيع الأفراد والمؤسسات لشراء السندات الحكومية بالوسائل كافة المباشرة وغير المباشرة و بوسائل مختلفة كالدعاية والإعلان وبيان مزايا هذه القروض .

١-٤ مبررات وأسباب اللجوء إلى الاقتراض العام .

تعتبر حصيلة القرض العام ايراداً لخزينة الدولة، إلا أنها في المستقبل تمثل التزام (عبء) أحياناً يثقل

كاهل الميزانية العامة للدولة، ويتمثل هذا العبء في الفوائد السنوية التي تستحق لحاملي السندات

العامة، والأقساط السنوية من اصل الدين التي تلتزم بسدادها لتسوية القرض، والتي تتولى الدولة دفعها

من الموارد العادية للميزانية. ولغرض الحكم على القرض العام لا بد من النظر الى المبررات التي تدفع

الدول الى اللجوء الى الاقتراض العام والتي تتمثل بالاتي: (مراد، ٢٠٠٦: ٢٣٧)

أ- طبيعة النفقات التي سيمولها القرض العام: حيث إنَّ النفقات العادية التي يوجبها تمكين الأفراد

من أداء نشاطهم والمحافظة على كيان الدولة الاجتماعي والاقتصادي، يجب أن لا يتم الالتجاء

الى الاقتراض لتغطيتها اضافة الى القيام بمشاريع البنى التحتية لزيادة الطلب وتشغيل العمال وزيادة

الاستثمار، حيث ان هذه النفقات يجب ان يتحملها الجيل الحالي وليس من العدالة تحميل الاجيال

القادمة اعبائها خاصة للقروض طويلة الاجل التي تستمر الى عشرات السنين، وعليه فأن النفقات

الاستثنائية وحدها التي يمكن فيها الالتجاء الى التمويل بالقروض العامة، باعتبارها نفقات غير

متوقعة، ولا يمكن مواجهتها بالموارد السنوية للميزانية، وهذه النفقات على نوعين:

❖ نفقات غير منتجة كنفقات الحروب

❖ نفقات منتجة كإقامة مشاريع البنى التحتية

مثال مد خط لسكك الحديد، إنشاء مشاريع توليد الطاقة، انشاء مشاريع الري

ب- الطاقة الضريبية: الالتجاء إلى الضريبة لسد النفقات غير العادية حتى المنتجة منها يعتبر أسلم

من الناحية المالية كلما كان ذلك ممكناً، وذلك لأن القرض العام يمثل إضافة أعباء مستقبلية، ولكن

المتحصلات الضريبية للدولة قد لا تسمح بزيادة الضرائب الموجودة، نظراً إلى ارتفاع عبء الضرائب

ستحقق من خلاله أهدافاً إضافية غير هدف تمويل العجز، ومنها خفض الضغوط التضخمية كنتيجة مباشرة لسحب السيولة من السوق، وتحقيق الكفاءة الاستثمارية للسيولة المتاحة في الاقتصاد، وتوفير فرص استثمارية آمنة للمؤسسات الحكومية ذات الملاءة المالية، والقطاع المصرفي والمواطنين، وتنشيط سوق الصكوك والسندات، وبناء الاقتصاد على أسس مالية ذاتية توفر الاستدامة والكفاءة (عبد القادر، ٢٠١٣. ١٤٧).

ح- إعادة تمويل الدين: تتعرض الحكومات ذات العجز المزمن لمخاطر إعادة التمويل عندما تتركز استحقاقات ديونها في فترة معينة أو فترات متقاربة، فالحل الوحيد أمام هذه الحكومات هو الاقتراض من جديد بغرض إعادة تمويل ما يستحق من ديونها، فلا حل آخر أمامها طالما أن موازاناتها لا تحقق لذلك، وبهدف احتواء المخاطر المترتبة على إعادة التمويل، تسعى الحكومات عادة إلى توزيع استحقاقات ديونها على فترات زمنية متباعدة متجنباً بذلك تركزها في سنة أو سنوات بعينها، لهذا تجد الحكومات تصدر سندات لها لأجل ستة أشهر وسنة وستين وعشر سنوات وثلاثين سنة، وحسب ما مخطط له حيث أن نجاح الحكومة بتوزيع ديونها عمرياً يأتي من خلال آجال سنداتها ويحتاج أيضاً إلى الموازنة بين مخاطر إعادة التمويل وكلفة اقتراضها ممثلة بخدمة الدين العام، فالإتجاه إلى السندات طويلة الأجل يقلص من مخاطر إعادة التمويل،

الحالية ومقدار الدخل القومي والظروف الاقتصادية والسياسية للبلاد، كذلك الحاجة الآنية للنفقة قد لا تترك متسعاً من الوقت لسدادها عن طريق الضرائب إذ إنَّ حصيلة الضرائب لا تأتي إلا بعد مرور الوقت اللازم لتقريرها وتطبيقها. (جواد وفاضل، ٢٠٠٩: ١٦)

ت- يعتبر أداة مهمة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للإسراع في النمو الاقتصادي ودرء الأزمات وتحسين توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بامتصاصه للقوة الشرائية الفائضة (<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php>) وقد تغيرت النظرة للقروض العامة فهي ليست وسيلة استثنائية لحصول الدولة على الأموال اللازمة لمجابهة النفقات غير العادية بل ينظر إليها الكتاب المعاصرون باعتبارها مورداً عادياً لتغطية نفقات الدولة حيث أصبحت القروض العامة إداة مالية تلجأ إليها الحكومات سنوياً لأن النفقات العامة تتزايد بفضل التطور الاقتصادي والاجتماعي والتقني لذلك غدت هذه القروض وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها .

ث- عدم كفاية المدخرات المحلية من أجل تمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومن ثم فإنها لا تستطيع إصدار قرض داخلي لقلّة الأموال الموجودة في السوق الداخلية.

ج- تمويل عجز الموازنة: إصدار السندات الحكومية هو الخيار الأمثل لتمويل العجز لأن الحكومة

ويمكن أن يقوم المصرف بشراء الإصدار لحسابه الخاص وبذلك تضمن الدولة الحصول على كامل المبالغ الذي ترغب به.

٢-٢-٥ المخاطر التي تواجه الدين العام:

ازدادت مخاطر الديون في السنوات الأخيرة مما استدعى لتكثيف الجهود لتحديد المخاطر المختلفة وقياس تأثيرها على المالية العامة، ومن المخاطر التي تواجه الدين العام فهي: (النشرة الإرشادية لصندوق النقد الدولي)، (عبد الوهاب، ٢٠١٨: ٣٧)، (ابو حصيرة، ٢٠١٥: ١٩)

أ-مخاطرة السوق: تشير إلى المخاطر التي تصاحب التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع، على كلفة الدين الحكومي، وفي حالة الدين المحلي أو الدين الأجنبي، تؤثر تغيرات أسعار الفائدة على تكلفة خدمة الدين على الإصدارات الجديدة عند إعادة تمويل الدين بالسعر الثابت، وعلى الدين المعدوم في تأريخ إعادة تحديد السعر، لذلك يكون الدين القصير الأجل (قصير الأجل أو السعر المعدوم) أكثر خطراً من الدين طويل الأجل ذي السعر الثابت.

ب-مخاطرة التجديد: هي مخاطرة تجديد الدين بتكلفة مرتفعة بشكل غير عادي أو في الحالات المتطرفة، عدم إمكانية تجديد الدين على الإطلاق، وتكون قاصرة على تجديد الدين بسعر فائدة أعلى. ت-مخاطر السيولة: هناك نوعان من مخاطر السيولة، الأولى في التكلفة أو الغرامة التي يواجهها

لكنه في نفس الوقت يزيد من الفائدة التي تدفعها الحكومة مقارنة بتلك التي تتكبدها على السندات قصيرة الاجل وبالعكس(عبد القادر، ٢٠١٣: ١٧).

ومما تقدم تم ملاحظة المبررات التي تؤدي الى استخدام الدين العام باعتباره الوسيلة المالية الأكثر فعالية والذي يساهم بشكل فعال بامتصاص القوة الشرائية والاموال العاطلة ويقلل السيولة، ويمكن ان تلجأ الدولة في سبيل تحقيق الاكتتاب بالسندات إلى ثلاث طرق فنية: (المحجوب، ١٩٩٠: ٤٨٦) الأولى: الطرح العام: وفيها تطرح السندات إلى الاكتتاب العام من قبل الجمهور، وفيها توفر الدولة جزء من التكاليف التي يمكن ان تتحملها عند إصدار السند ومنها تكاليف الوساطة المالية (المصارف الاستثمارية)، وكذلك الرقابة الفاعلة للدولة على عملية الاصدار، من خلال منع كبار المستثمرين من السيطرة على عملية الإصدار، إلا أن هذه الطريقة تواجه عدم تغطية كامل الاصدار نتيجة عدم الثقة بالحكومات.

الثانية: الطرح الخاص: وبموجبها فإن الدولة تعرض الإصدار على مجموعة من المستثمرين ويمكن أن تكون مؤسسات مالية ومصارف استثمارية كبيرة وخاصة عندما تكون كمية الإصدار غير كبيرة.

الثالثة: الإصدار عن طريق تسيط المصارف الاستثمارية: من خلال توكيل أحد المصارف الاستثمارية بطرح الإصدار في السوق المالية حيث يقوم المصرف بموجب عمولة بترويج الإصدار،

أ- الأثر على الطلب الكلي: يوجد قدر من الاتفاق بين الاقتصاديين حول أن الدين العام له آثار جيدة على الطلب الكلي في الأجل القصير حيث يمكن الحكومة من زيادة الإنفاق العام بما تستدينه، ولكن في الأجل الطويل يحجم هذا الطلب عندما تقترض الحكومة لسداد ديونها السابقة.

ب- الأثر على الادخار والاستثمار: إن إصدار السندات المحلية وبأسعار فائدة مناسبة وأعلى من الفوائد التي تدفعها المؤسسات المالية الأخرى يمكن أن يؤثر على النشاط الادخاري في المؤسسات المالية ومن ثم التأثير في النشاط الاستثماري لهذه المؤسسات.

ت- الأثر على المالية العامة: يظهر ذلك من جانبين: الجانب الأول: أن الدين العام يستخدم لتمويل عجز الموازنة، والجانب الثاني: أن أعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة، ونظراً لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة وعليه فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام واستمراره في حلقة خبيثة مفرغة مما يؤثر على الأداء المالي العام بشكل سيء، ومن الجانب الثاني فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى أكثر من ربع النفقات، وحوالي نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.

المستثمر عند محاولة الخروج من مركزه عندما يقل عدد المتعاملين بشكل ملحوظ أو بسبب افتقار السوق إلى العمق المالي وتكتسب أهمية خاصة عند إدارة دين تتضمن أصول سائلة أو استخدام عقود مشتقات، والنوع الآخر من مخاطر السيولة بالنسبة للمقترض هو الوضع الذي يتناقض فيه حجم الموجودات السائلة بسرعة.

ث- مخاطر الائتمان: مخاطر عدم أداء المقترضين للقروض أو غيرها من الموجودات المالية أو عدم أداء الطرف الآخر لالتزاماته في العقود المالية، لاسيما عند إدارة دين سائل.

ج- مخاطر التسوية: تشير إلى المخاطر المحتملة التي تتحملها الحكومة كطرف نتيجة لعجز الطرف المقابل عن التسوية لأي سبب كان بالإضافة إلى التخلف عن السداد.

ح- المخاطر التشغيلية: وتشمل أخطاء المعاملات في مختلف تنفيذ مراحل العقد فشل الرقابة الداخلية والنظم والخدمات، أو مخاطر السمعة أو المخاطر القانونية أو الكوارث التي تؤثر على النشاط الاقتصادي.

٢-٢-٦ الأثار الاقتصادية والاجتماعية للدين العام: يؤثر الدين العام على أداء الاقتصاد في الدولة حيث تبرز علاقة واضحة ما بين الدين العام والنمو الاقتصادي ويكون للدين العام حساسية كبيرة تجاه النمو الاقتصادي.

ويمكن إيجازها فيما يلي: (عمر، ٢٠٠٣، ١٦)

(نشرة احصائية البنك المركزي العراقي)

ث- الأثر على ميزان المدفوعات: إذا كان الدين الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخله في ميزان المدفوعات مما يسهم في تخفيض العجز الكلي في هذا الميزان فإن خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان، نظراً لتزايد أعباء خدمة الدين الخارجي وخفض الاستثمارات والقروض الأجنبية الواردة .

ج- الأثر على العدالة بين الأجيال من المواطنين: عادة ما يتم الاقتراض في وقت ويتم السداد في زمن آخر وإذا كان الجيل الذي حدث في ظله الاقتراض يستفيد بالأموال المقترضة فإن الجيل التالي له هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض بالاقطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له، ويمكن القول أن الجيل التالي قد انتفع بالقروض لو استخدمت في الإنفاق على المشروعات الاستثمارية التي يطول أمد الانتفاع بها إلى سنوات تزيد عن سنوات سداد القرض .

٢-٣ : الدين العام في العراق للفترة (٢٠١٢-٢٠١٨)

مر الاقتصاد العراقي بأمرين كان لهما تأثير سلبي أدى إلى ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة، الأولى تمثل في انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، ويتوقع لها أن تستمر مما أثر على الإيرادات العامة، والثاني فيتمثل بدخول العراق في حرب مفتوحة مع (الارهاب) والذي كان عبئاً إضافياً على

الإنفاق العام في البلاد، فمظاهر أزمة عجز الموازنة تجلّت في خفض لإنفاق العام غير الضروري، ولكن في ظل الظروف الحالية والتي لم تتضح فيها معالم أزمة تراجع الإيرادات النفطية، يُتوقع أن تتزايد قيمة ومعدلات الدين العام بسبب عجز الموازنة، واللجوء لتمويل هذا العجز من السندات المحلية وإصدار الصكوك، وفي سبيل مواجهة العجز في الموازنة بدأ العراق العمل على إصدار سندات دولية (خارجية) لغرض تغطية هذا العجز في الموازنة، وقبل البدء بالتعرف على أهم الآثار التي يمكن أن تترتب على إصدار هذه السندات لا بد أولاً من التعرف على تجربة العراق مع الدين العام .

٢-٣-١ تحليل الدين العام في العراق للفترة (٢٠١٢-٢٠١٨)

فيما يخص العراق لا يعتبر الحصول على رأس المال للتنمية الاقتصادية مشكلة أساسية على عكس الدول الأخرى لما يتمتع به من إمكانيات مادية كبيرة، ومع ذلك لجأ العراق إلى القروض الخارجية لتمويل بعض مشاريع التنمية أو لتغطية جزء من نفقات الميزانية العادية، ويلاحظ على تجربة العراق في هذا المجال الآتي:

١- لم يلجأ العراق إلى الاقتراض قبل العام ١٩٥٠، بل كان يحصل على سلف تمويلية من شركات النفط العالمية من دون فوائد وتسدد بأقساط متساوية مقاصة مع المبالغ المستحقة له عن حصته في عائدات النفط.

أثر الدين العام على تطور النشاط الاقتصادي في العراق

م.م نبراس محمد عباس || ٩٣

٢- أول قرض اجنبي عقد عام ١٩٥٠ كان بمبلغ (١٢) مليون دولار لتمويل مشروع الثرثار سحب منه فقط (٦,٤) مليون دينار وسدد بداية ١٩٥٥.

٣- بعد العام ١٩٥٨ عقدت اتفاقيات تعاون اقتصادي وفني مع الدول الاشتراكية لتقديم قروض وخبرات.

٤- بلغ عدد القروض من الدول والمؤسسات الأجنبية منذ العام ١٩٥٩ لغاية ١٩٧٢ (٧٤) قرصاً مقدارها (٥٢٢) مليون دينار تركزت في مجالات التصنيع والنقل والمواصلات الجدول أدناه يمثل مبالغ القروض حسب جهة التمويل مع المبالغ المسحوبة من القرض ونسبة السحب

جدول (١) مبالغ القروض حسب جهة التمويل مع المبالغ المسحوبة من القرض ونسبة السحب

المصدر	مبلغ القرض (مليون دينار)	المسحوب من القرض	نسبة السحب
الدول الاشتراكية (تعاون اقتصادي وفني)	٢٨٠,١٦٨	٦٥,٦٢٤	٢٣,٤
الدول الاشتراكية (خارج الاتفاقيات)	٤٣,٨٩٠	٢٨,٨٠٠	٦٥,٦
دول اوربا الغربية واليابان	١٠١,١٨٨	٥٣,٢٧٢	٥٢,٦
مؤسسات مالية دولية وعربية	٣٢,٤٧٤	١٤,٦٨٧	٤٥,٢
الكويت	٤٨,٦٣٥	٤٨,٦٣٥	١٠٠
ابو ظبي وليبيا	١٠,٧٨٨	٣,٢٧٨	٣٠,٤
الولايات المتحدة فائض زراعي	٤,٨٢٣	٤,٨٣٢	١٠٠
المجموع	٥٢١,٩٦٦	٢١٩,١٢٨	٤٢

المصدر: البنك المركزي العراقي / نشرات احصائية سنوية متفرقة (نقلًا عن القدو، ١٣: ٢٠: ١٧).

٥- تسديد أقساط قروض اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع الفوائد يكون بالنفط الخام وبالأسعار الحرة عالمياً.

٦- تعطى للعراق حرية اختيار المشاريع التي يستثمر بها فضلاً عن استيراد المكائن والآلات من الدول المقرضة مع توفير الخبرات الفنية.

٧- تراوحت اسعار الفائدة بين (٢ الى ٢,٥٪) والتسديد بالنفط والكبريت والمنتجات الزراعية والسلع النصف مصنعة.

٨- ما يلاحظ على القروض التي عقدها العراق لغاية عام ١٩٧٢ أن ما نسبته (٦٨٪) من هذه القروض لم تكن مخصصة لقطاع معين, وإنما لعدة قطاعات ولأغراض مختلفة, مما جعل من الصعب متابعتها والسحب منها، خاصة مع عدم وجود جهة مركزية لمتابعتها. أما نسبة (٣٢٪) من تلك القروض فكانت مخصصة لمشاريع محددة, ومع ذلك لم تتجاوز نسبة السحب منها (٢٥٪), رغم تحمل العراق أقساط وفوائد تلك القروض حتى في حالة عدم وصول المشروع الى مرحلة التشغيل، والجدول أدناه يوضح ذلك .

جدول (٢) مبالغ القروض حسب القطاعات مع المبالغ المسحوبة من القرض ونسبة السحب

القطاع	مبلغ القرض (مليون دينار)	المسحوب من القرض	نسبة السحب
صناعة النفط	٧٩,٨	٢٥,٦	٣٢,١
النقل والمواصلات	٤٠,٦	٢١,٤	٥٢,٧
القطاع الصناعي	٢٣,٤	١٣	٥٥,٥
القطاع الزراعي	١٤,٤	٩,٧	٦٧,٤
قطاع الكهرباء	٧,٨	٦,٤	٨٢,١
المجموع	١٩٣	٧٦,١	٣٩,٤

المصدر: البنك المركزي العراقي / نشرات احصائية سنوية متفرقة (نقلاً عن القدو, ٢٠١٣ : ١٨).

٩- ومع توافر الموارد المالية المتأتية من عائدات النفط فإن لجوء العراق إلى القروض الخارجية للحصول على مستلزمات ومقومات الاستيراد العسكري تفرضها الجهات المقرضة كشروط إضافية لمنح القرض, وترتب على العراق أقساط وفوائد بلغت لغاية ١٩٧٢ (٤٧,٧) مليون دينار كأقساط ومبلغ (١٥,٧) مليون دينار فوائد مستحقة.

١٠- أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحقيق إيرادات مرتفعة ظهر على أساسها ما يعرف بالخطوة الانفجارية. وتوجه العراق إلى ضخ المزيد من التخصيصات الاستثمارية والمشاركة في تقديم القروض لدول نامية, بلغت من العام ١٩٨٠-١٩٩٠ مبلغ (٩٢,٣) مليون دينار, واستلم قروض خارجية بلغت (٢٧,٧) مليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢ مع عدم الحاجة إليها ولكن استجابة لشرط الجهات المقرضة.

منخفضة المخاطر، وفيما يخص العراق فإن آخر تصنيف حصل عليه العراق هو (B-) في العام ٢٠٠٨ عند إصدار العراق قرض خارجي لتمويل تسديد ديون باريس، أما في سنة ٢٠١٨ فإن العراق لم يحصل على أي تصنيف والذي يعني أن العراق تكون المخاطر فيه مرتفعة ومن ثمّ عدم وجود رغبة في الاستثمار من المستثمر الخارجي وإن وجدت فإنها تطلب فوائد مرتفعة مع العلم ان ارتفاع العائد المطلوب (الفوائد) سوف يترتب عليه الآتي:

١- إن خدمة الدين ستكون مرتفعة وبذلك فإن المبالغ التي تدفع ستكون مرتفعة جداً، هذا إذا ما تم تسديد القرض في موعده وبعبكسه فإن الفوائد يمكن أن ترتفع أكثر ويمكن أن تتجاوز مبلغ القرض. ٢- ان العراق مثقل أيضاً بالقرض والفوائد الملتزم بتسديدها عن تسديد ديون نادي باريس وعليه سوف يؤدي هذا إلى ارتفاع الاقساط والفوائد المطالب بتسديدها.

٣- استخدام القرض في تمويل النفقات العامة والاستهلاكية للدولة، بمعنى تمويل العجز في الموازنة يسهم في زيادة الأعباء المالية وكذلك عدم وجود القدرة على سداد القرض، حيث عدم توجيه القرض إلى نشاطات إنتاجية يؤدي إلى زيادة أعباء الدين.

٤- نظراً للعجز المتراكم والذي من المتوقع أن يرتفع، وعدم وجود الموارد المالية المنتجة ولغرض إلزام العراق بتسديد الاستحقاقات المالية يمكن

١١- بسبب الحروب التي خاضها العراق منذ ثمانينات القرن الماضي والحصار المفروض ولغاية احتلال العراق عام ٢٠٠٣ اتضح الآتي:

أ-مجموع الديون الخارجية الواجب على العراق الالتزام بتسديدها مع الفوائد المترتبة عليها بعد التخفيضات التي حصل عليها من قبل الدائنين مبلغ (١٣٤٤٢٣٧٩٢٢٧) (ثلاثة عشر بليون وأربعمائة واثنين وأربعين مليون وثلاثمائة وتسعة وسبعون الف ومائتين وسبعة وعشرين) دولار. (القدو، ٢٠١٣: ١٨)

ب- هذه الديون ترتب لصالح دول نادي باريس وخارج النادي الحكومية والقطاع الخاص ودول مجلس التعاون الخليجي، العراق ملزم بتسديدها بموجب اتفاقيات ثنائية مع تلك الدول.

ت- قام العراق بشراء بعض تلك الديون بتسديد نقدي يعادل ١٠,٢٥ سنت لكل دولار من إجمالي ديون العراق ويشطب الباقي.

ث- إن هذه المبالغ ترتب التزامات على الموارد المالية العراقية وتزيد من أعباء الموازنة العامة وكذلك فإنها ترتب التزامات على الأجيال القادمة.

٢-٣-٢ تأثيرات إصدار العراق سندات دولية لغرض إصدار السندات من أي دولة فإنه لا بد أن يكون لها تصنيف إئتماني من أحد المؤسسات

المالية الدولية (s&p, moody's)، وهذا التصنيف يمنح الدولة أفضلية في منح القرض وكذلك يعرف فيما إذا كانت الدولة تتعرض إلى مخاطر أو أنها

المبحث الثالث

تحليل العلاقة بين الدين العام

والمؤشرات الاقتصادية)

إن الأدبيات الموجودة حول تحليل الدين العام والنمو الاقتصادي تشير إلى وجود علاقة سلبية، إذ إنَّ الدين العام يشكل عبئاً على الاقتصاد، لأنه يقلل من رصيد رأس المال الخاص، مما يقلل بدوره من تدفق الدخل، وعلى وجه التحديد، يمكن أن يؤثر الدين العام تأثيراً سلبياً على النمو الاقتصادي من خلال مزاحمة الاستثمارات الخاصة، وإذا كانت نسبة النشاطات الحكومية الممولة عن طريق الدين مرتفعة إلى حد كبير، فإن أسعار الفائدة قد تزيد بشكل كبير على المدى الطويل، في هذا المبحث ندرس تأثير الدين العام على بعض المؤشرات الاقتصادية وكالاتي:

٣-١ الدين العام والنتائج المحلي الإجمالي

يقيس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ويعتبر من أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يظهر قدرة الحكومة على السداد، ويمكن قياس العلاقة بين الدين والنتائج المحلي الإجمالي بمؤشرين:

٣-١-١ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

أن تدفع العراق ولغرض الوفاء بالتزاماته إلى طلب إصدار قرض جديد لإعادة تمويل القرض السابق. ٥- الآجال الطويلة للقرض العراقية السابقة(نادي باريس لغاية ٢٠٢٨) والقرض المتوقع إصداره سوف يحمل الاقتصاد العراقي المثلث اساساً، التزامات على الأجيال القادمة التي سوف تحمل أعباء الجيل الحالي.

٦- النفقات العالية غير المنتجة للحكومة سوف تزيد أعباء الاقتصاد مع عدم وجود بؤادر للجوء إلى أساليب أخرى(خفض النفقات-تنويع مصادر الإيرادات من الضرائب والرسوم... الخ).

٧- في ظل تراجع الإنفاق العام، بسبب زيادة عجز الموازنة، سيكون من الطبيعي أن تراجع معدلات الناتج المحلي الإجمالي، ومما يدل على ذلك بشكل كبير على تحقيق ركود اقتصادي نتيجة تراجع الإنفاق العام، وتمويل العجز بالدين.

٨- إنَّ القطاع الخاص يعتمد بشكل كبير على الإنفاق الحكومي، وخاصة في قطاع البناء والتشييد، الذي يستوعب الجزء الأكبر من نشاط القطاع الخاص، فضلاً عن أن تخفيض بعض بنود الإنفاق غير الضروري، يفتح الباب لاحتمال أن تشمل هذه البنود مجالات مؤثرة على التشغيل، وخلق فرص العمل الجديدة، لاسيما وأن العراق يعاني من نسبة بطالة مرتفعة وفي حالة دخول اقتصاده في مرحلة ركود بسبب تراجع معدلات النمو، فسوف تزيد معدلات البطالة عما هي عليه الآن.(القدو، ٢٠١٣ : ١٩)

أثر الدين العام على تطور النشاط الاقتصادي في العراق

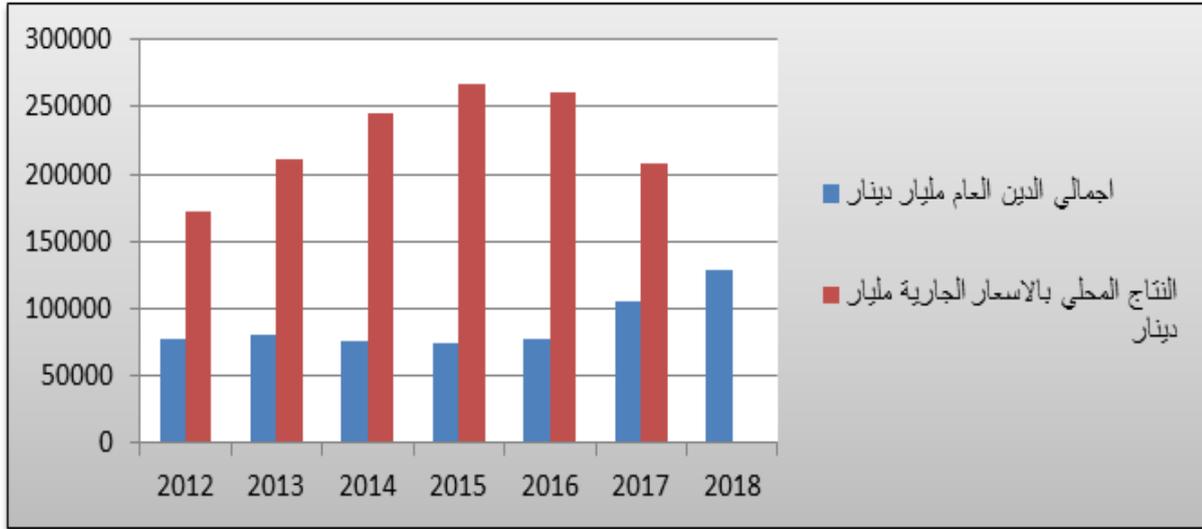
م.م نبراس محمد عباس || ٩٧

وتكون هذه النسبة في حدود الأمان إذا لم تتجاوز (٦٠٪) وتتراوح في حدودها الدنيا بين (٢٠-٣٠٪) حسب مقترحات منظمة (Debt Relief international) * والتي اقترحت حدوداً دنياً لهذين المؤشرين بين (٢٠-٢٥٪) بينما اقترح صندوق النقد الدولي ان تكون هذه الحدود بين (٢٥-٣٠٪) (ابو مدللة. العجلة, ٢٠١٣). وعلى صعيد العراق تراوحت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة (٢٠١٢-٢٠١٨) بين (٢٨-٤٥) وبمتوسط (٣٤,٢) ويلاحظ انها ضمن حدود الامان حيث لم تتجاوز نسبة (٦٠٪), الا انها اعلى من الحدود الدنيا المقترحة من منظمة التخفيف وصندوق النقد الدولي, وكما موضح في الجدول (٣) ادناه.

جدول (٣) نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة (٢٠١٢-٢٠١٨)

العام	اجمالي الدين العام (مليار دينار)	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي بالأسعار الجارية (٪)
٢٠١٢	٧٧٦٢٥	١٧١٩٥٧	٤٥٪
٢٠١٣	٨٠٩٦٥	٢١١٣٠٠	٣٨٪
٢٠١٤	٧٥٧٨٨	٢٤٥٢٠٠	٣٠٪
٢٠١٥	٧٥١١٩	٢٦٧٤٠٠	٢٨٪
٢٠١٦	٧٨٣٦٦	٢٦٠٦٠٠	٣٠٪
٢٠١٧	١٠٥٨٧٢	٢٠٧٨٧٦	٥١٪
٢٠١٨	١٢٩٢٢٦	١٩٦٥٣٦	٦٥,٧٪

المصدر :- التقارير الاقتصادية البنك المركزي العراقي ٢٠١٢-٢٠١٨



المصدر ١ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٣)

يلاحظ من الجدول والمخطط البياني اعلاه، أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي خلال العام ٢٠١٢ كانت (٤٥٪) ويلاحظ أن النسبة لم تتجاوز النسبة المعيارية، أي أن الاقتراض هو في حدود الامان خلال هذا العام إلا انها أعلى من نسب الحد الأدنى الدولية وبنسبة مرتفعة. بينما في العام (٢٠١٣) وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى (٣٨٪) وهي مازالت في حدود الأمان وأقل من الحد الأعلى للأمان، إلا أنها أعلى من المعدلات الدنيا التي يشير إليها صندوق النقد الدولي، وفي العام (٢٠١٤) وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى (٣٠٪) وهي أيضاً في حدود الأمان، وكذلك قريبة من الحدود الدنيا لمعدلات المنظمات الدولية، وفي العام (٢٠١٥) وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى (٢٨٪) وهي أيضاً في حدود الأمان، كذلك في العام (٢٠١٦) وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى (٣٠٪) وهي أيضاً في حدود الأمان. كذلك في العام (٢٠١٧) وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى (٥١٪) وهي أيضاً في حدود الأمان ولكنها تقترب من النسبة المعيارية لحدود الأمان وهي (٦٠٪)، بينما يلاحظ أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام (٢٠١٨) قد تجاوزت النسب المعيارية حيث وصلت إلى (٦٥,٧٪)، أن ارتفاع النسبة جاء بسبب انخفاض العائدات النفطية، فضلاً عن تزايد الإنفاق العسكري مما دفع باتجاه زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي وهذا يشكل ضغط على الميزانية العامة للدولة حيث يتم توجيه جزء كبير من الناتج المحلي لغرض سداد هذه الديون وخدمتها بدلاً من توجيهها بما يخدم الانتاج والمجتمع، كذلك يتطلب توفير المصادر المالية لغرض سداده وبالتالي إعادة

اللجوء إلى الاقتراض مرة أخرى لسداد الأقساط وأعباء الدين .

٣-١-٢ نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي:

يتكون الدين العام الخارجي للعراق من فقرات رئيسة وهي:- ديون إعادة جدولة الديون السابقة قبل الاحتلال والديون غير المعالجة التي تشمل ديون مجلس التعاون والقروض الجديدة للدول وصندوق النقد والدين التجاري للدائنين من غير الحكومات والديون التجارية الجديدة، فيما يخص الدين الخارجي كانت النسبة خلال فترة الدراسة تتراوح بين (٢٦,٣-٣٩,٨ ٪) كما موضح في الجدول، وهي أقل من الحد الأعلى لنسبة الدين العام وضمن الحدود الدنيا التي تحددها المنظمات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي، فيما عدا العام (٢٠١٢)، وكما موضح في الجدول (٤).

جدول (٤) نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة (٢٠١٢-٢٠١٨)

العام	الدين العام الخارجي (مليون دولار)	الدين العام (مليار دينار)	نسبة التغير	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دينار)
٢٠١٢	٥٧٠٢٥	٦٨٤٣٠		١٧١٩٥٧	٣٩,٨٪
٢٠١٣	٦١٢٦٦	٧٣٥١٩	٧,٤٪	٢١١٣٠٠	٣٤,٨٪
٢٠١٤	٥٧٧٠٠	٦٩٢٤٠	(٥,٨)٪	٢٤٥٢٠٠	٢٨,٢٪
٢٠١٥	٥٨٧١٨	٧٠٤٦١	١,٨٪	٢٦٧٤٠٠	٢٦,٣٪
٢٠١٦	٥٧٣٤٧	٦٨٨١٦	(٢,٣)٪	٢٦٠٦٠٠	٢٦,٤٪
٢٠١٧	٦١٤٤١	٧٣٧٣٠	٧٪	٢٠٧٨٧٦	(٢٠)٪
٢٠١٨	٦٨٢٢٠	٨١٨٦٤	١١٪	١٩٦٥٣٦	٤١,٥٪

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد التقارير الاقتصادية البنك المركزي العراقي ٢٠١٢-٢٠١٨

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن رصيد الدين العام الخارجي نهاية العام ٢٠١٢ كان بمقدار (٦٨٤٣٠) مليار دينار، بينما كان الدين العام الخارجي في نهاية العام (٢٠١٣) بلغ (٧٣٥١٩) مليار دينار ونسبة

نمو مقدارها (٧,٤٪) عن العام ٢٠١٢ وبنسبة (٣٩,٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، بينما كان الدين العام الخارجي في نهاية العام (٢٠١٤) بلغ (٦٩٢٤٠) مليار دينار وبنسبة انخفاض مقدارها (٥,٨٪) عن العام ٢٠١٣ وبنسبة (٣٤,٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، بينما كان في نهاية العام (٢٠١٥) بلغ (٧٠٤٦١) مليار دينار وبنسبة نمو مقدارها (١,٨٪) عن العام ٢٠١٤ وبنسبة (٢٨,٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ويلاحظ انخفاض نسبه الدين العام الخارجي من الناتج المحلي ويعود ذلك إلى الارتفاع الحاصل في أسعار النفط الذي أثر على إيرادات الدولة، بينما كان في نهاية العام (٢٠١٦) بلغ (٦٨٨١٦) مليار دينار وبنسبة انخفاض مقدارها (٢,٣٪) عن العام ٢٠١٥، وبنسبة (٢٦,٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وكان الدين العام الخارجي في نهاية العام (٢٠١٧) بلغ (٧٣٧٣٠) مليار دينار وبنسبة نمو مقدارها (٧٪) عن العام ٢٠١٦، وكان رصيد الدين العام الخارجي نهاية العام ٢٠١٨ كان بمقدار (٨١٨٦٤) مليار دينار، ونسبة الدين العام الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي تصاعدت لتصل إلى (٤١٪) في العام ٢٠١٨ وهي نسبة تتجاوز النسب التي حددها صندوق النقد والبنك الدولي وهذا ما يؤكد اعتمادية الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية التي انخفضت بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي بدأ مع نهاية العام ٢٠١٦ مما شكل ضغطاً على الموازنة العامة التي بدأ العجز فيها واضحاً مما أدى إلى ارتفاع نسبة الدين العام الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي لسنة ٢٠١٨ وعليه فإنَّ هذا يؤثر بشكل كبير على الخطط الاستثمارية إذ إنَّ أغلب هذه الديون توجه لأغراض تمويل العمليات الحربية، وسد العجز في الموازنة وليس إلى مشاريع إنتاجية وعليه تزيد أعباءها وضرورة توفير مصادر لسدادها في أوقاتها المحددة، كما أنها تؤثر من ناحية أخرى في القرارات السيادية وتزيد من تدخل المنظمات الدولية في صنع القرارات الاقتصادية للبلد، كما تؤثر في القرارات السياسية التي تتخذها الحكومات.

٣-١-٣ نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي:

يتكون الدين العام الداخلي من فقرات رئيسة وهي حوالات وسندات البنك المركزي وحوالات الخزينة لوزارة المالية، وكانت نسب الدين الداخلي الى الناتج المحلي تتراوح بين (١,٧-٥,٣٪) وبمعدل (٣,٣٦٪) وهي في حدود الأمان وكما موضح في الجدول رقم (٥) أدناه.

أثر الدين العام على تطور النشاط الاقتصادي في العراق

م.م نبراس محمد عباس || ١٠١

جدول (٥) نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي في العراق (٢٠١٢-٢٠١٨)

السنة	الدين العام الداخلي (مليار دينار)	نسبة التغير	الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دينار)
٢٠١٢	٩١٩٥	-	١٧١٩٥٧	٥,٣٪
٢٠١٣	٧٤٤٦	٪(١٩)	٢١١٣٠٠	٣,٥٪
٢٠١٤	٦٥٤٨	٪(١٢,١)	٢٤٥٢٠٠	٢,٦٪
٢٠١٥	٤٦٥٨	٪(٢٨,٩)	٢٦٧٤٠٠	١,٧٪
٢٠١٦	٩٥٢٠	٪١٠٤,٤	٢٦٠٦٠٠	٣,٧٪
٢٠١٧	٣٢١٤٢	٪٣٥٤	٢٠٧٨٧٦	١٥,٥٪
٢٠١٨	٤٧٣٦٢	٪٤٧	١٩٦٥٣٦	٤٩٪

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد التقارير الاقتصادية البنك المركزي العراقي ٢٠١٢-٢٠١٨

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن رصيد الدين العام الداخلي نهاية العام ٢٠١٢ كان بمقدار (٩١٩٥) مليار دينار وكانت نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (٥,٣)٪. بينما كان الدين العام في نهاية العام (٢٠١٣) بلغ (٧٤٤٦) مليار دينار وبنسبة انخفاض مقدارها (١٩)٪ عن العام ٢٠١٢ وبنسبة (٣,٥)٪ إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، بينما كان في نهاية العام (٢٠١٤) بلغ (٦٥٤٨) مليار دينار وبنسبة انخفاض مقدارها (١٢,١)٪ عن العام ٢٠١٣ وبنسبة (٢,٦)٪ إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، بينما كان في نهاية العام (٢٠١٥) بلغ (٤٦٥٨) مليار دينار وبنسبة انخفاض مقدارها (٢٨,٩)٪ عن العام ٢٠١٤ وبنسبة (١,٧)٪ إلى الناتج المحلي، بينما كان في نهاية العام (٢٠١٦) بلغ (٩٥٢٠) مليار دينار وبنسبة نمو مقدارها (١٠٤,٤)٪ عن العام ٢٠١٥، كما يلاحظ ان العام ٢٠١٧ قد شهد ارتفاعاً كبيراً جداً في الدين العام الداخلي وبنسبة (٣٥٤)٪ عن العام ٢٠١٦، وكانت نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (١٥,٥)٪. وهو يساهم في توجيه جزء كبير من الناتج المحلي الاجمالي إلى خدمة هذا الدين والذي يؤثر في التأثير على الخدمات

العامة والاجتماعية التي تقدم الى المجتمع, كذلك شهد العام ٢٠١٨ ارتفاعا بنسبة الدين العام الداخلي وصل إلى (٤٧٪) مقارنة بالعام ٢٠١٧, كما ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي لتصل إلى (٤٩٪), وهي أعلى نسبة تصل إليها, إنَّ ارتفاع الدين إلى هذه النسبة يمثل خطراً كبيراً لأنها تدفع الحكومة إلى توجيه جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي إلى خدمة الدين العام وتسديد الفوائد وأصل الدين بدلاً من توجيهها إلى النشاطات الاستثمارية والإنتاجية, ويلاحظ ارتفاع الدين الداخلي خلال هذا الفترة بشكل كبير نتيجة الأحداث الامنية وانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة الذي تطلب تمويله عن طريق اللجوء للاقتراض.

٣-١-٤ معدل نمو الدين العام مقارنة مع معدل نمو الناتج المحلي .

يبين هذا المؤشر مستوى الأمان الذي يتحدد بتساوي أو زيادة معدل نمو الناتج المحلي عن معدل نمو الدين العام (doc. ٦٦٣/٣٨٨٨/kantakji.com/media), وبالنسبة إلى الدين العام العراقي يمكن أن نوضح معدل نمو الدين العام إلى معدل نمو الناتج المحلي من خلال الجدول رقم (٦).

جدول (٦) معدل نمو الدين العام العراقي للفترة (٢٠١٢-٢٠١٨)

السنة	اجمالي الدين العام	معدل النمو	الدين العام الخارجي	معدل النمو	الدين العام الداخلي	معدل النمو	الناتج المحلي	معدل النمو	نسبة الدين العام الخارجي الى الدين العام	نسبة الدين العام الداخلي الى الدين العام
2012	77625	-	68430	-	9195	-	171957	-	88%	12%
2013	80965	4,3%	73519	7,4%	7446	(19)%	211300	22,9%	90,8%	9,2%
2014	75788	(6,4)%	69240	(5,8)%	6548	(1'12)%	245200	7,6%	91,4%	8,6%
2015	75119	(0,9)%	70461	1,8%	4658	(28,9)%	267400	9%	93,8%	6,2%
2016	78366	4,4%	68816	(2,3)%	9520	104,4%	260600	(2,5)%	87,8%	12,2%
2017	105872	35%	73730	7%	32142	354%	207876	(20)%	69,6%	30,4%
2018	129226	22%	81864	11%	46804	47%	196536	(5)%	63,4%	36,6%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد التقارير الاقتصادية البنك المركزي العراقي ٢٠١٢-٢٠١٨

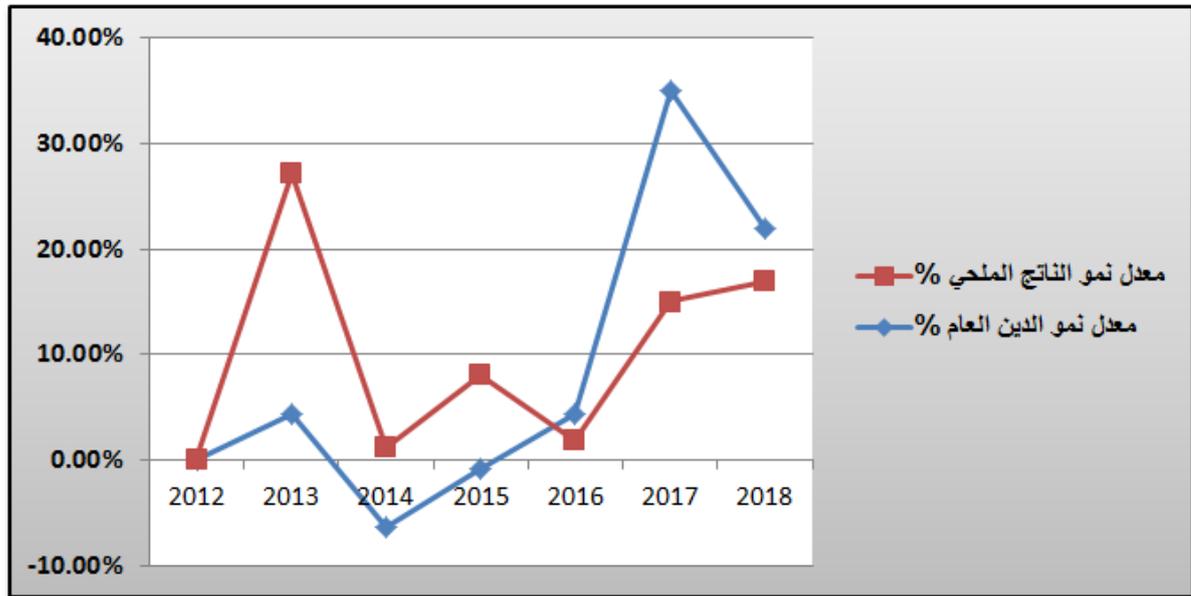
أثر الدين العام على تطور النشاط الاقتصادي في العراق

م.م نبراس محمد عباس || ١٠٣

جدول رقم (٧) معدلات نمو الدين العام والناتج المحلي (٢٠١٢-٢٠١٨)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل نمو الدين العام %		4,3%	6,4%	0,9%	4,4%	35%	22%
معدل نمو الناتج المحلي %	22,9%	7,6%	9%	2,5%	20%	5%	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد التقارير الاقتصادية البنك المركزي العراقي ٢٠١٨-٢٠١٢



المصدر ١ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٧)

من الجداول والمخطط البياني أعلاه يلاحظ أن نسبة نمو الدين العام في العام ٢٠١٣ (٤,٣٪)، بينما كانت نسبة نمو الناتج المحلي (٢٢,٩٪) وهذا يشير الى ان نسبة النمو في الدين العام هي اقل من نسبة النمو في الناتج المحلي وبذلك يكون الوضع تحت السيطرة، بينما كان التغير في معدل النمو سالباً للدين العام في عام ٢٠١٤ ليكون (٦,٤٪)، بينما كانت نسبة نمو الناتج المحلي (٢٢,٩٪) وهذا يشير إلى أن نسبة النمو في الدين العام هي أقل من نسبة النمو في الناتج المحلي وبذلك يكون الوضع تحت السيطرة وفقاً للمعايير العالمية، بينما شهد العام (٢٠١٥) نسبة نمو سالبة للدين العام وكانت (٠,٩٪) وهذا يشير إلى انخفاض الدين العام عن العام السابق نتيجة انخفاض القروض التي تم الحصول عليها من الخارج نتيجة الارتفاع

الحاصل في أسعار النفط خلال هذه الفترة، بينما كانت نسبة نمو الناتج المحلي (٩٪) وهذا يشير إلى أن نسبة النمو في الدين العام هي أقل من نسبة النمو في الناتج المحلي وبذلك يكون الوضع تحت السيطرة، إلا أنه من الملاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة نمو الدين العام في العام (٢٠١٦) كانت (٤,٤٪) عن العام ٢٠١٥، ويلاحظ أن نسبة نمو الدين العام في العام ٢٠١٧ كانت (٣,٥٪)، بينما كانت نسبة نمو الناتج المحلي (٢٠٪) وهذا يشير إلى أن نسبة النمو في الناتج المحلي كانت سالبة وهي أقل من نسبة النمو في الدين العام بنسبة كبيرة مما يشكل ضغطاً على الموازنة العامة، بينما كانت نسبة النمو في الدين العام في العام ٢٠١٨ (٢,٢٪)، يرافقه انخفاض نسبة النمو في الناتج المحلي حيث كانت سالبة وبنسبة (٥٪)، ويعود ارتفاع معدل نمو الدين العام نتيجة الأوضاع الأمنية وارتفاع النفقات، يرافق ذلك انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي للأسباب ذاتها، الذي أدى بدوره إلى أن تكون نسبة نمو الدين العام أعلى من نسبة نمو الناتج المحلي، وهذا يتعارض مع المعايير الدولية التي تشير إلى أن يكون معدل نمو الدين مساوياً أو أقل من معدلات النمو في الناتج المحلي الذي يتعارض مع المعايير الدولية.

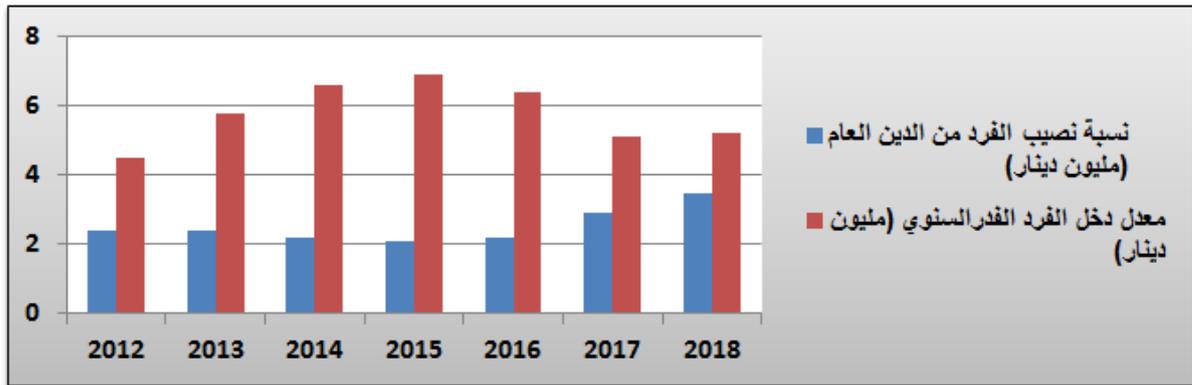
ويلاحظ أن المعدلات في كلا المؤشرين أعلاه هي غير ثابتة ومتذبذبة من سنة إلى أخرى، ويمكن أن يفسر ذلك إلى (عدم استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي، كما أن التغيرات في أسعار النفط والأوضاع الأمنية التي مر بها العراق كان لها الأثر الأكبر في ذلك) الذي يعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر أساسي لتمويل الميزانية، إذ إن أي انخفاض في أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة العجز وعليه يتم البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز والتي من أولها الاقتراض الداخلي أو الخارجي.

كذلك لوحظ من الجدول أن نسب الدين العام الخارجي إلى الدين العام تمثل النسب الأكبر مقارنة مع الدين العام الداخلي حيث تراوحت نسب الدين العام الخارجي إلى الدين العام بين (٨٧-٩٣٪) بينما كانت نسب الدين الداخلي إلى الدين العام تتراوح بين (٦-١٢٪).

٢-٣ تأثير الدين العام على معدل دخل الفرد

الجدول (٨) يوضح العلاقة بين نمو الدين العام ومعدل نمو دخل الفرد (٢٠١٢-٢٠١٨)

السنة	الدين العام	عدد السكان (مليون)	نسبة نصيب الفرد من الدين العام (مليون دينار)	معدل دخل الفرد السنوي (مليون دينار)	نسبة نصيب الفرد من الدين العام الى معدل دخل الفرد
٢٠١٢	٧٧٦٢٥	٣٢	٢,٤	٤,٥	٪٥٣
٢٠١٣	٨٠٩٦٥	٣٤	٢,٤	٥,٨	٪٤١
٢٠١٤	٧٥٧٨٨	٣٥	٢,٢	٦,٦	٪٣٣
٢٠١٥	٧٥١١٩	٣٥	٢,١	٦,٩	٪٣٠
٢٠١٦	٧٨٣٦٦	٣٦	٢,٢	٦,٤	٪٣٤
٢٠١٧	١٠٥٨٧٢	٣٦	٢,٩	٥,١	٪٥٦
٢٠١٨	١٢٩٢٢٦	٣٧	٣,٥	٥,٢	٪٦٧



المصدر ١ من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول رقم (٨)

وفقاً للمؤشرات العامة ينبغي أن يتناسب نصيب الفرد من الدين العام مع إمكانياته متمثلة في متوسط نصيبه من الدخل، فيكون هذا المؤشر في حدود الأمان إذا وصل نصيب الفرد من الدين العام نسبة (٥٠٪) من متوسط دخله في السنة، ومن الجدول والمخطط أعلاه يلاحظ أن حصة الفرد من الدين العام للعام (٢٠١٢) كانت

(٢,٤) مليون دينار وهي تمثل حوالي (٥٣٪) من متوسط دخله خلال العام والذي بلغ (٤,٥) مليون دينار وهذه النسبة تزيد عن حد الأمان التي يجب ان لا تزيد عن (٥٠٪)، بينما انخفضت النسبة في العام ٢٠١٣ لتصل إلى (٤١٪)، على الرغم من ارتفاع الدين العام خلال هذه السنة، ويعود هذا الانخفاض إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل نتيجة الارتفاع الحاصل في اسعار النفط والتي تؤثر بشكل كبير على مستوى الدخل للمجتمع، بينما كانت النسبة في الاعوام (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) (٣٣، ٣٢، ٣٤٪) على التوالي وهي أقل من حد الأمان ويعود ذلك الى انخفاض الدين العام خلال هذه الأعوام مع وجود ارتفاع في معدلات دخل الفرد، مع أنها عادت وارتفعت في العام ٢٠١٦، الا انها في حدود الامان، بينما نلاحظ أن في العام (٢٠١٧، ٢٠١٨) كانت نسبة الدين العام إلى معدل دخل الفرد وصلت إلى نسبة (٦٧,٥٦٪) على التوالي وهي خارج الحدود المعيارية التي تشير إلى أن لا تزيد عن (٥٠٪) وهذا يلقي بظلاله على المستوى المعيشي للفرد وكذلك على اداء واجباته الاجتماعية، ويؤشر ذلك الى انه مع ارتفاع معدلات الدين العام ترتفع الأعباء التي يتحملها الفرد والتي يؤثر بالطبع على مستوى معيشتة والخدمات المقدمة له.

• استنتاجات:

١-١- اللجوء الى الاقتراض العام هو أحد الخيارات التي تلجأ اليها الدول لغرض تمويل المشاريع

الانتاجية التي لاتسهم في تحقيق العوائد وبالتالي ضمان تسديد خدمة الدين مع الأقساط .

٢- يمثل الاقتراض صورة لفقدان العدالة بين الأجيال من المواطنين من خلال التأثير على الأجيال اللاحقة خاصة في ظل اقتراض الحكومة الذي يغلب عليه سد عجز الموازنة وليس إقامة مشروعات استثمارية يمتد نفعها للأجيال القادمة من المواطنين، كما أن الاقتراض بسعر فائدة مرتفع نتيجة لتصنيف العراق الائتماني المنخفض، وكذلك ارتفاع سعر الدولار وما ينتج عنه من مخاطر سعر الصرف، يمتد أثره السلبي ليس للأجيال الحالية فقط بل الأجيال القادمة أيضاً.

٣- إن تمويل عجز الموازنة يسبب أعباء إضافية على موارد الدولة المختلفة لغرض الالتزام في تسديد مستحقات القروض .

٤- إن اللجوء الى تمويل العجز عن طريق الاقتراض بإصدار السندات سوف يؤدي الى خفض التضخم، وتحقيق الاستثمار الأفضل للسيولة التي تملكها المؤسسات المالية .

٥- دخول الحكومة كمقترض من البنوك والمؤسسات المالية، أو من خلال مشاركة الأفراد والشركات بالائتتاب في السندات المصدرة من قبل الحكومة لتمويل عجز الموازنة، سيكون على حساب نصيب القطاع الخاص من الاقتراض لتمويل مشروعات في المجالات الإنتاجية والخدمية .

٦- من خلال التحليل العملي لوحظ أن نسبة الدين العام الداخلي والخارجي إلى الناتج المحلي تزداد

- مع انخفاض الإيرادات التي تتحصل عليها الموازنة العامة وخاصة مع انخفاض أسعار النفط .
- ٧- لوحظ من خلال التحليل العملي أن نسبة النمو في الدين العام هي أقل من نسبة النمو في الناتج المحلي وهي ضمن الحدود المعيارية التي حددتها المؤسسات الدولية، وكان ذلك لغاية العام ٢٠١٧ حيث كانت نسبة النمو في الدين العام اعلى منه للناتج المحلي نتيجة ارتفاع الدين العام .
- ٨- لوحظ من خلال التحليل العملي ارتفاع نسبة الدين العام إلى حصة الفرد من الدخل وبالتالي يمكن أن يؤثر ذلك على المستوى المعاشي للأفراد وارتفاع الأعباء التي يتحملها الفرد .
- ٩- غياب الاطار الاستراتيجي لادارة الدين العام لأسباب عدة أهمها عدم التنبؤ بحركة الموازنة وارتفاع العجز أدى الى زيادة الدين بدلاً من ايجاد حلول للتمويل .
- ١٠- الاخفاق في الحصول على البدائل الاقتصادية المتاحة والقادرة على اخراج الاقتصاد من حالة الركود والاعتماد على سياسة الدعم من قبل صندوق النقد الدولي مما جعل الاقتراض الحكومي هو الخيار لتغطية العجز .
- التوصيات:
- ١- ضرورة تعظيم الإيرادات من خلال تنويع الاقتصاد ، وبناء قاعدة إنتاجية قادرة على خلق إيرادات متنوعة .
- ٢- العمل على خفض الانفاق العام وخاصة النفقات
- الاستهلاكية وغير المنتجة بما يساعد في خفض العجز في الموازنة وبالتالي خفض الدين العام .
- ٣- الاعتماد في تمويل العجز على إصدار سندات حكومية في السوق المحلي من أجل أمرين الأول : تنشيط سوق السندات بالنسبة للقطاع الخاص والأمر الثاني : الحفاظ على احتياطات من النقد الأجنبي وعدم استنزافها في تمويل الموازنة .
- ٤- إصدار سندات اقراض داخلي وبفئات صغيرة ورفع اسعار الفائدة لزيادة الحافز لدى افراد المجتمع على الشراء والاكتتاب في السندات الحكومية العامة. وبالتالي زيادة الفرص امام الدولة للحصول على القروض الداخلية .
- ٥- يعتبر التصنيف الائتماني أحد أهم العوامل المؤثرة في الحصول على القروض الخارجية لذلك على العراق العمل بالحصول على تصنيف جيد بما يسهل الحصول القرض الخارجي .
- ٦- رفع إيرادات الدولة سنوياً من خلال فرض الرسوم الإضافية وفرض الضرائب على المدخولات كافة وعدم اقتصرها على مداخيل معينة .
- ٧- وضع استراتيجية للاستدانة تتماشى مع مقدرة البلاد على الإيفاء بالتزاماتها .
- ٨- العمل على فك الاشتباك الذي كان وما زال قائم بين القطاع العام والخاص والحكومي ووضع استراتيجية واضحة تكون منطلقاً لوضع أهداف واضحة وسياسات يمكن أن تأتي نتائجها ضمن الأمد الزمني المحدد .

١١- المحجوب، رفعت، المالية العامة، النفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، ١٩٩٠

المصادر

• أولاً: القوانين والتعليمات

١- قانون الادارة المالية في العراق، ٢٠٠٤.

٢- البنك المركزي العراقي، تقارير اصدار سندات وحوالات الخزانة .

٣- صندوق النقد الدولي، المبدئ التوجيهية لإدارة الدين العام، ٢٠٠١.

٤- النشرة الارشادية لصندوق النقد الدولي.

٥- جواد ، سرمد عباس و فاضل ، علي عباس ، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٩ .

• ثانياً: الكتب

٦- خليل ، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، الاهرام للتوزيع، ط ١، ١٩٩٤ .

٧- دراز ، حامد عبد المجيد، حجازي، مرسي السيد، عمر، محمد ، مبادئ المالية العامة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، ٢٠٠٦.

٨- زردق، احمد عبد الرحيم، الدين العام عجز الموازنة العامة، مكتبة القدس، ط ١، ٢٠٠٩.

٩- عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، العربية المتحدة، ط ١، ٢٠١٠.

١٠- مراد، محمد حلمي، مالية الدولة، ٢٠٠٦، نسخة الكترونية.

• ثالثاً: البحوث

١٢- أبو مدللة، سمير، العجلة، مازن، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (٢٠٠٠-٢٠١١)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول ٢٠١٣ ISSN ١٧٢٦-٦٨٠٧ <http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical>

١٣- دوابه، اشرف محمد، أزمة الدين المصري رؤية تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦. www.Eipss-eg.org

١٤- عبد القادر، بان صلاح الدين، اصدار القرض العام، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد السابع عشر، ٢٠١٣.

١٥- عمر، عبد الحليم، الدين العام المفاهيم- المؤشرات- الآثار بالتطبيق على حالة مصر، ٢٠٠٣، بحث منشور على الموقع الالكتروني www.kantakji.com/media/3888/663.doc

١٦- القدو، بديع جميل، القروض الاجنبية ودورها في التنمية، مجلة كلية الرافدين الجامعة، العدد ٣١ ، ٢٠١٣ . [http://www.djelfa.info/vb/show-\(.thread.php?t=460879](http://www.djelfa.info/vb/show-(.thread.php?t=460879)

١٧- الخرجي ، ثريا ، السياسة النقدية بين الحاضر

وتراكمات الماضي , مجلة كلية بغداد للعلوم
الاقتصادية العدد الثاني والعشرون , ٢٠١٠ .
١٨- عبد الوهاب , لهب عطا , الدين العام العراقي
الاسباب والتتائج , مجلة الكاردينيا مجلة ثقافية
علمية العدد الرابع , ٢٠١٨ .
١٩- ابو حصيرة , مازن احمد , الديون الخارجية
واثارها على التنمية الاقتصادية , مجلة الجامعة
الاسلامية , العدد الحادي والعشرون , ٢٠١٥ .

• رابعاً: مواقع الانترنت

20-Amadeo, Kimberly ,what is the public
debt, <https://www.thebalance.com/what-is-the-public-debt-3306294,2017>
21-<http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=460879>.

